



مذكرة مفاهيمية ندوة عبر الإنترنت حول تحديات تغير المناخ وأثره على تشغيل العمالة في شمال أفريقيا

الخلفية

تواجه شمال أفريقيا تحديين مزدوجين يتمثلان في تغير المناخ وتوفير فرص العمل لسكانها الذين يتزايد عددهم بوتيرة سريعة. من ناحية فرص العمل، تعاني المنطقة دون الإقليمية من ضعف مرونة التشغيل مقارنةً بنمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى وجود نقص في الوظائف اللازمة لتشغيل الأعداد المتزايدة من السكان الشباب. وفي الوقت الذي تعاني فيه البلدان النامية بشكل عام من مشكلة الفقر بين الموظفين، وليس مشكلة البطالة، تواجه بلدان شمال أفريقيا القضيتين معاً، مع ارتفاع نسبة الوظائف غير الرسمية وانتشار البطالة بين بعض فئات السكان، ومعظمهم من الشباب المتعلمين والنساء. فمعدلات المشاركة في سوق العمل منخفضة للغاية، إذ بلغت 23.4% للنساء (45% للبلدان متوسطة الدخل) و19.4% للشباب (38.2% للبلدان متوسطة الدخل) في عام 2022. علاوة على ذلك، تنتشر العمالة غير الرسمية على نطاق واسع (في عام 2019، بلغت 67% في مصر، و37% في تونس، و89% في موريتانيا)، مما أدى إلى معاناة نسبة كبيرة من السكان من أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة. وتُعد هذه الخصائص التي يتصف بها سوق العمل غير مواتية لسياق المناخ سريع التغيير¹. ويؤثر تغير المناخ بالفعل على المنطقة دون الإقليمية، في ظل العديد من الأحداث مثل فيضانات ليبيا عام 2023، وارتفاع درجات الحرارة، وتفاقم ندرة المياه، مما يؤدي إلى تعطيل القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والسياحة. وتكون هذه القطاعات، التي يعمل بها حصة كبيرة من القوى العاملة وتساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي²، شديدة التعرض للظواهر المناخية المتطرفة، مما يزيد من عدم استدامة نموذج التنمية في المنطقة. فضلاً عن ذلك، سيؤثر تغير المناخ تأثيراً مباشراً على إنتاجية العمالة، ويُقدّر هذا التأثير بانخفاض إجمالي ساعات العمل المعادلة بنسبة 1.37% في شمال أفريقيا بحلول عام 2030³.

وعلى الرغم من بذل جهود واعدة للتكيف، مثل الاستثمارات في الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، إلا أنها تظل محدودة. وقد أدى ارتفاع تكاليف التحول والحصول على التمويل الأخضر في شمال أفريقيا، وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى إعاقة هذه المبادرات، مما ساهم في محدودية فرص العمل المتوفرة، وخاصةً للشباب والنساء.

وعلى الرغم من أهمية الابتكار والتقدم التكنولوجي للتنمية، إلا أنه يزيد من اعتماد الصناعات على رأس المال، مما يقلل من فرص زيادة عدد الوظائف التي تتطلب عمالة كثيفة⁴. وبشكل هذا تحدياً كبيراً فيما يتعلق بتشغيل العمالة، لاسيما مع التوقعات بزيادة عدد سكان شمال أفريقيا بنسبة 50% بحلول عام 2050⁵.

على الرغم من السعي إلى تحقيق النمو الأخضر، توجد العديد من المخاوف بشأن إمكانات التوظيف في قطاعات مثل الطاقة المتجددة. فعلى الرغم من إمكانية توفير آلاف الوظائف من إقامة المشاريع في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وخاصةً في المغرب (25 ألف وظيفة سنوياً بين عامي 2020

¹ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2019) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا

² تمثل الزراعة في المتوسط 11% من الناتج المحلي الإجمالي في شمال إفريقيا (بيانات البنك الدولي). وفيما يتعلق بالتوظيف، فتتباين النسب بين البلدان حيث تُعد الجزائر أقل نسبة (في عام 2022) 10%، وأعلى نسبة هي السودان (40%)، تليها موريتانيا بنسبة 33%، والمغرب بنسبة 31%. وفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية. وفيما يتعلق بالسياحة، لا تتوفر بيانات منهجية عن جميع البلدان. بالنسبة للمغرب، يمثل قطاع السياحة 5% من العمالة و7.1% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في عام 2019، بلغت حصة السياحة من إجمالي عدد العمالة 11.1% وفقاً لمجلس السياحة والسفر العالمي.

³ https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_711919.pdf

⁴ انظر على سبيل المثال الفصل السادس من التقرير التالي الصادر عن صندوق النقد الدولي حول المغرب:

<https://www.imf.org/en/Publications/Books/Issues/2023/09/22/Morocco-Quest-for-Stronger-and-Inclusive-Growth-525734>

⁵ بيانات البنك الدولي: <https://databank.worldbank.org/Population/id/622a9444#> accessed October 15, 2024.



و2050⁶) ومصر (67 ألف وظيفة سنويا بين عامي 2020 و2050)⁷، إلا أن إجمالي الوظائف المفقودة بسبب تغير المناخ في قطاعي الزراعة والسياحة وغيرها من القطاعات قد تقضي على هذه المكاسب. في المغرب على سبيل المثال، توجد مخاوف قوية بشأن خطر فقدان 32٪ من الوظائف في قطاع السياحة بحلول عام 2035 بسبب تغير المناخ.⁸ وفي تونس، قد يؤدي غياب سياسات التكيف الطموحة في مواجهة تغير المناخ إلى آثار كبيرة على العمالة، وخاصة فقدان 216 ألف وظيفة في قطاع الزراعة بحلول عام 2050 بسبب انكماش النشاط الزراعي.⁹

وانخفاض معدلات توفير فرص العمل مقارنةً بالنمو في شمال أفريقيا إلى مستويات تاريخية يعني أن الحكومات لا بد أن تنفذ سياسات تحويلية لتجعل اقتصاداتها قادرةً على الصمود في مواجهة تغير المناخ مع تعزيز فرص العمل. وبشكل فهم العلاقة المعقدة بين تغير المناخ والنمو الاقتصادي وتشغيل العمالة أمراً ضرورياً لتوجيه الاستثمارات والسياسات المواتية والأطر القانونية القادرة على توفير فرص عمل مستدامة. وستتطلب عملية التحول إلى اقتصاد مستدام تغييرات منهجية وإعادة النظر في استراتيجيات التنمية من أجل إيلاء الأولوية للاستدامة البيئية وتوفير فرص العمل. ومن أجل تسريع عملية التحول هذه، يجب على الحكومات أن تعالج عمليات المفاضلة الكبيرة التي تحدث بين الاحتياجات الاقتصادية قصيرة الأجل والأهداف البيئية طويلة الأجل، مع الاعتراف بأن نماذج التنمية السابقة، مثل النمو القائم على التصدير، لن تكون كافيةً لتحقيق النمو الاقتصادي والتأثيرات اللازمة على تشغيل العمالة. ولا يمكن حل تحدي تشغيل العمالة في شمال أفريقيا دون دمج توفير فرص العمل المقاومة لتأثيرات المناخ في التحول الاقتصادي الأوسع نطاقاً اللازم لتحقيق التنمية المستدامة.

الأهداف والنتائج

تهدف هذه الندوة المقامة عبر الإنترنت إلى تحديد التحديات الرئيسية التي تواجهها بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بتغير المناخ من حيث تشغيل العمالة والتوصيات المتعلقة بالسياسات. وتتمثل الأهداف المحددة للندوة فيما يلي:

- رفع الوعي وفهم التحديات المترابطة بين تغير المناخ وتشغيل العمالة في شمال أفريقيا.
- مشاركة الأرقام والتوقعات الرئيسية بشأن تأثيرات تغير المناخ على إنتاجية العمل، وفقدان الوظائف في القطاعات الرئيسية مثل الزراعة والسياحة، والتأثير المحتمل لتغير المناخ على تشغيل العمالة.
- مناقشة الفرص والإمكانات والمخاطر المرتبطة بالتحول إلى الاستدامة من حيث توفير فرص العمل وتحليل كيف يمكن للتحول إلى اقتصاد مستدام أن يعالج مشكلة البطالة في المنطقة.
- تحديد مسارات السياسات التي يمكن للحكومات اعتمادها لدعم الوظائف القادرة على تحمل تغير المناخ.

والنتائج المتوقعة من الندوة هي كما يلي:

- زيادة فهم تأثيرات تغير المناخ على تشغيل العمالة، بما في ذلك التحديات المتمثلة في توفير فرص العمل والصناعات القادرة على تحمل تغير المناخ.
- تحديد القطاعات ذات الأولوية للاستثمار وإصلاح السياسات، وخاصةً الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وغيرها من الصناعات القادرة على تحمل تغير المناخ.
- توصيات واضحة لإصلاحات السياسات لتعزيز توفير فرص العمل المستدامة، مثل تعزيز مرونة سوق العمل، وتشجيع تطوير المهارات الخضراء، وتنفيذ استراتيجيات التحول العادل.

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099012324071522189/pdf/P1705461161e5d8813e9114dbf1b92a137252142a242.pdf>⁶

<https://documents1.worldbank.org/curated/en/099040012072216853/pdf/P17054604e29d008a0b91e056926cbfc7ab.pdf>

<https://www.atalayar.com/en/articulo/economy-and-business/the-climate-crisis-reaches-morocco-1-in-3-jobs-are-at-risk/20241002061000205803.html#:~:text=This%20was%20communicated%20by%20the,the%20impacts%20of%20climate%20change>⁸

<http://www.itceq.tn/files/etudes/modele-Gemmes-Tunisie.pdf>⁹



المشاركون: الندوة المقامة عبر الإنترنت مفتوحة لجميع المشاركين المهتمين بقضية تغير المناخ والقائمين على وضع السياسات العامة وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وما إلى ذلك.

تنسيق الفعالية: رابط الندوة عبر الإنترنت:

التاريخ والموعد: ستقام الندوة عبر الإنترنت في 25 نوفمبر 2024، من الساعة 10 صباحاً إلى 12.30 ظهراً.
توقيت الرباط (بتوقيت جرينتش +1)

اللغات: ستكون لغة الاجتماع الإنجليزية والفرنسية

مسؤول الاتصال: السيد/ زويبر بن حموش، خبير اقتصادي، مكتب شمال أفريقيا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

benhamouche@un.org

جدول الأعمال

الاثنين 25 ديسمبر 2024	
المُنسق: زويبر بن حموش، خبير اقتصادي، مكتب شمال أفريقيا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	
ملاحظات استهلاكية	10:00 ص – 10:10 ص
السيد آدم الحريكة، مدير مكتب شمال أفريقيا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	
السيد/ زويبر بن حموش، خبير اقتصادي، المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	10:10 ص – 11:30 ص
السيد/ عادل بن يوسف، خبير في البيئة وتشغيل العمالة والتحول المستدام، تونس	
السيد علي حربي، خبير بيئي، الجزائر (من المقرر التأكيد على مشاركته لاحقاً)	
السيدة/ مريم حوزير، خبيرة في التنمية المستدامة، مؤسسة موقع climateinitiatives.org، المغرب	
مناقشات مع المشاركين والجمهور العام	11:30 ص – 12:15 ظ